

تكلفة سياسة أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات الإقليمية على الأمن الوطني والإقليمي

The cost of Algeria's border security policy in the face of regional threats to national and regional security

لبدي حنان

جامعة طاهري مُجد بشار، lebdi.hanane@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2024/04/15

تاريخ القبول: 2023/11/06

تاريخ الاستلام: 2023/08/19

ملخص: يدور موضوع المقال حول تبعات سياسة أمن الحدود الجزائرية على مستوى الأمن الوطني والإقليمي، فبقدر ما تحققت تلك السياسة من أهداف أمنية للدولة الجزائرية كالحماية والوقاية من التهديدات الإقليمية، تبقى لها تبعات داخلية وخارجية، لذا تهدف هذه الدراسة فحص سياسة أمن الحدود الجزائرية نتيجة مخاطر دول الجوار التي تعاني المشاشة في مختلف المجالات، ثم فحص تكلفة تلك السياسة على الأمن الوطني والإقليمي، لتخلص الدراسة بنتيجة مفادها أن سياسة أمن الحدود الجزائرية بشكل عام، وسياسة غلق الحدود بشكل خاص ترتب عليها تبعات على المستوى الوطني تتمثل في ارتفاع تكاليف أمن الحدود على حساب التنمية، وعدم احترام الخصوصية المجتمعية لسكان المناطق الحدودية وكذلك زيادة انتشار الاقتصاد الموازي، أما على المستوى الإقليمي فكانت ضد أهداف الأمن الإقليمي ليفتح المجال للأطماع الخارجية. وعليه لن يتحقق أمن الدول بسياسة أحادية من طرف الدولة، فالأمن الوطني بشكل عام والأمن الحدودي بشكل خاص يتحقق بتعاون الدول المتجاورة عبر استراتيجية الأمن والتنمية لمواجهة التهديدات المتخطية لحدود الدول.

الكلمات المفتاحية: أمن الحدود، التهديدات الإقليمية، حدود الجزائر، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي.

Abstract: The subject of this article turns around the consequences of the Algerian political border security at the national and regional levels. To the extent this policy achieves objectives for security of the Algerian state, such as protection and prevention from regional threats, it will have internal and external consequences. So, this study object to examine the Algerian border security policy result from fragility in various fields of neighboring countries, and then examine the cost of this political. The study concludes that the security policy in general and closure of border in particular, have an internal consequence by the high costs of border security at the expense of development, and it does not respect the societal specificity of the inhabitants of the border areas. And increasing the parallel economy, at the regional level, it's against the objectives of regional security to open the way for external ambitions. Therefore, the security of the country will not be achieved by a unilateral policy on the part of the country, as national security in general and border security in particular are achieved by the cooperation of neighboring countries through a strategy of security and development to confront threats that exceed the limits of the country.

Keywords: border security, territorial threats, Algeria's borders, national security, regional security.

المؤلف المرسل: حنان لبدي، lebdi.hanane@univ-bechar.dz

مقدمة:

لقي ولا يزال يشكل موضوع الحدود محور اهتمام كبير على مستويات عديدة، حيث تتخذ المكانة الجيوستراتيجية موقعا حساسا في تحديد الوضع الأمني للدولة، لتمثل حدود الدولة مع دول الجوار دورا مهما في تحديد مدى سلامة تلك الحدود أو هشاشتها، وبذلك تشكل الحدود نقاط تقاطع بين دولتين متجاورتين؛ فنهاية حدود الدولة يعني بداية حدود دولة أخرى مجاورة لها، هذا التقارب يمثل تحديا في ظل ما يسمى بانتشار التهديدات الأمنية الجديدة في دول الجوار؛ فسياسة أمن الحدود قد تكلف الدول العديد من النفقات والعديد من التضحيات على مستوى الوطني والإقليمي، لذلك كانت ولا تزال حماية الحدود من أولويات الدول خصوصا في ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي أعادت صياغة مفهوم الأمن الوطني، ليتحقق بحماية المحيط الداخلي والإقليمي معا، بل تُتخذ كل الإجراءات لحماية الحدود، وإن تطلب ذلك إتباع سياسة غلق الحدود، ضرورة من ضرورات الأمن، وقد تلغي بذلك كل الخصوصيات السياسية والاقتصادية وحتى المجتمعية في سبيل تحقيق ذلك. من هنا تظهر أهمية حماية وأمن الحدود في سياسة الدول والذي تترتب عليه تبعات على الأمن الوطني والإقليمي.

تنقسم الجزائر بحكم موقعها المتواجد بين إقليم ساحلي وصحراوي حدودا مع العديد من الدول التي واجهت في الآونة الأخيرة، تحديات جعلت من حدودها المشتركة مع الجزائر تعاني الهشاشة جراء الانفلات الأمني، ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات أمنية احترازية نتيجة إدراك ودق ناقوس الخطر من طرف صانع القرار الجزائري للتحديات القادمة من دول الجوار التي عرفت بالتوتر المزمن.

كرّست الجزائر سياسة أمن الحدود العسكرية والتنمية، حيث أصبح الأمن الوطني مرتبطا بأوضاع دول الجوار، وتحقيقه لا يكون دوما بالمواجهات العسكرية بالجيش والثكنات والأسلحة، بل مرات عديدة تكون التهديدات بحاجة لسياسات لينة مثل التنمية والتعاون وحماية المعلومات من التشويه والتشويش وتصحيح المغالطات الفكرية التي يتم تطعيمها للشباب، فوعي صانع القرار مرتبط بأن حماية الحدود الجزائرية لا تكون بالقوة العسكرية بل بسياسات شاملة تتمزج فيها كفاءة وحنكة كل المجالات السياسية والعسكرية ومبادرات التنمية وعلى الرغم من ذلك كانت لسياسة أمن الحدود تبعات على المستوى الداخلي الوطني والخارجي خصوصا الإقليمي.

تكمّن أهمية هذا الموضوع في معالجة مخرجات سياسة أمن الحدود الجزائرية على الأمن الوطني والإقليمي نتيجة لسياسة الجزائر المتبعة في حماية حدودها من التهديدات الإقليمية، أما أهداف هذه الدّراسة تصب في مجملها حول التّعرف على علاقة الحدود الجزائرية بالتهديدات الإقليمية والتعرف على التبعات المترتبة على سياسة أمن الحدود الجزائرية على الأمن الوطني والإقليمي. ومن أجل البحث في حيثيات هذا الموضوع نطرح الإشكاليّة التّالية:

كيف أثّرت سياسة أمن الحدود الجزائرية في ظل تحديات الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري

والإقليمي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية كالآتي:

- ✓ ما هي علاقة الحدود الجزائرية بالتهديدات الإقليمية؟
- ✓ ما هي الإجراءات الأمنية العسكرية والتنموية في حماية الحدود الجزائرية؟
- ✓ ما هي تبعات سياسة أمن الحدود على الأمن الوطني الجزائري؟
- ✓ ما هي مخلفات علق الحدود الجزائرية على دول الإقليم؟

تنطلق هذه الدّراسة من الفرضيات التّالية:

- كلما واجهت الدّول تهديدات أمنية من دول الإقليم كلما أثّرت على أمن حدودها.
- من المحتمل أن تكون لسياسة أمن الحدود المتبعة من طرف الدّولة لها انعكاسات على الأمن الوطني والإقليمي.

في دراسة هذا الموضوع اعتمدنا على منهج دراسة حالة، وهذا بعد القيام بجمع مختلف المعطيات والمعلومات للكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين سياسة أمن الحدود الجزائرية وتبعاته على الأمن الوطني والإقليمي وهذا بالوقوف على آثار تلك السياسة المتبعة لحماية الحدود الجزائرية على الأمن الوطني والإقليمي، ولدراسة هذا الموضوع وحتى يتسنى لنا التّحقق من الفرضيات المطروحة والإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محاور، التي نحاول من خلالها التركيز على تبعات سياسة أمن الحدود الجزائرية على الأمن الوطني والإقليمي، وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالتعرف على حدود الدولة الجزائرية والتطرق لسياسة أمن الحدود ليتسنى لنا فحص تبعات هذه السياسة على المستوى الوطني والإقليمي وهي موضحة بالتفصيل فيما يلي:

أولاً: حدود الدّولة الجزائرية

ثانيا: السياسة الأمنية العسكرية الجزائرية في حماية الحدود الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية.
ثالثا: السياسة التنموية الجزائرية لحماية المناطق الحدودية .

رابعا: تحدي سياسة أمن الحدود الجزائرية على الأمن الوطني الجزائري (تبعات غلق حدود).
خامسا: تكلفة غلق الحدود الجزائرية على دول الجوار (الأمن الإقليمي).

أولا: حدود الدولة الجزائرية

1. الحدود: تحديد المعنى والأنواع

في اللغة العربية تسمى الحدود، أما في اللغة الانجليزية (the border) تسمى الأطراف، نهايات، حدود، وهي عبارة عن خط خيالي يحدّ الحدود الترابية للدولة¹، فالحدود هي الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها وسلطانها، كما أنها السباج الذي يضم كامل ترابها الوطني،² الحدود هي الخطوط التي ترسم أقاليم الدول أو حدود الإقليم الإدارية داخل الدولة الواحدة³. وتفصل حدود بين الدول ذات السيادة وعلى جانبي خط الحدود تختلف نظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتجارية والضريبية، حيث لا يحق لأي دولة أن تفرض جمركية أو ضرائب أو تنشر قواتها العسكرية خارج خط الحدود، ولا يحق لأي دولة أيضا أن تحترق المجال الجوي لدولة أخرى بدون اتفاقية أو إعلان مسبق كما لا يحق لوسائل النقل على اختراقها وأنواعها أن تعبر الحدود، وكذلك بالنسبة للأفراد دون تصاريح أو تأشيرات.⁴

الأجزاء المكونة للحدود: تتكون من:⁵

✓ الحدود الترابية: المحددة من خلال علامات وحواجز الطبيعية والاصطناعية.

✓ الحدود البحرية: باعتماد الخطوط التقليدية التوافقية المتعارف عليها: المياه الإقليمية (12 ميلا)
المنطقة الاقتصادية الخاصة (200 ميلا).

✓ الحدود الجوية: تحدد من خلال الخطوط الاصطناعية للأقمار الصناعية ومن خلال المركبات الفضائية والجوية وخطوطها المدارية (100 كم من الارتفاع)

أنواع الحدود: تتميز بمجموعة من أنواع الحدود الطبيعية والحدود الغير طبيعية، أو المصطنعة نتعرف

عليها فيما يلي:⁶

➤ الحدود الطبيعية: هي حدود التي تخضع للعوامل الجغرافية الطبيعية مثل السلاسل الجبلية والمجاري المائية والأنهار الغابات.

➤ الحدود غير الطبيعية: هي عكس الحدود الطبيعية من صنع البشر وهي التي يصطلح عليها بالحدود المصطنعة.

للحدود وظائف عديدة، فهي تعبر عن سيادة الدولة على إقليمها الجغرافي وحماية الدولة كشخصية اعتبارية وحماية شعبها أفرادها كانوا أو جماعات وثرواتها وممتلكاتها، بالإضافة إلى ذلك تنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة لها.⁷

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الحدود بمختلف أجزائها الترابية والبحرية والجوية هي التي تحدد المجال الخاضع للسيادة الدولة براً وبحراً وجواً وتتوقف هذه السيادة عندما تبدأ حدود الدولة المجاورة.

2. التحديد الجغرافي للحدود الجزائرية

من الناحية الجيولوجية تنتمي الجزائر إلى الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي، وذلك راجع إلى التطورات الجيولوجية التي مرت بها المنطقة، ويفصل بين هذين الإقليمين سلسلة الأطلس الصحراوي، وهو أقدم تكوين قاري، وينتشر في الإقليم الشمالي تكوينات حديثة بسبب التطورات الجيولوجية⁸. إن الجزائر بمكانتها الإستراتيجية تعدى الدائرة المغاربية والساحلية إلى المستوى الإقليمي (بوابة إفريقية)، ما يعادل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية لتصبح على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة، فالجزائر بحكم موقعها وشساعة مساحتها، تتقاسم حدودها البرية مع 7 دول، 5 عربية واثان إفريقية على 3 جهات، موزعة على النحو التالي:⁹

- تونس ب 960 كلم
- ليبيا ب 1050 كلم
- النيجر ب 1000 كلم
- مالي ب 1200 كلم
- موريتانيا ب 560 كلم
- الصحراء الغربية ب 48 كلم
- المغرب ب 1600 كلم

من خلال هذه المعطيات الرقمية يمكن القول أن الجزائر تربطها مع دول الجوار حدوداً واسعة، لذلك يعتبر هذا من أهم المعطيات التي تؤكد أن سلامة الجزائر من سلامة دول الجوار، و أمن حدودها

من أمن حدود الدول المجاورة، من هنا يمكن القول أن للحدود بعدا جيوسراتيجيا يحدد مكانة الدولة وأهميتها وبعد أمني لتبعات حدود الدولة المجاورة.

ثانيا: السياسة الأمنية العسكرية الجزائرية في حماية الحدود الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية

1. علاقة الحدود الجزائرية بتحديات دول الجوار

عرفت المنطقتين المغاربية والساحل الإفريقي المتواجدين في إفريقيا العديد من التحديات الأمنية التي تتمثل في صراعات داخلية، ومشاكل الهوية، وقضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتحديات المجتمعية كالفقر، التي اصطلح عليها بالتهديدات الأمنية الجديدة لاختلافها الجوهري عن سابقتها من التهديدات، والأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعياته المتنوعة على البلدان المجاورة.¹⁰ حيث أصبحت هذه التهديدات تحمل العديد من التحديات لأمن حدود الدولة وهي كتابي:¹¹

1. الظاهرة الأمنية المتعدية لحدود الدولة القومية.
2. اتساع نطاق مصادر التهديد.
3. تعدد نوعية مصادر التهديد الأمني.
4. ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل.
5. تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغير الوزن النسبي لأهميتها.

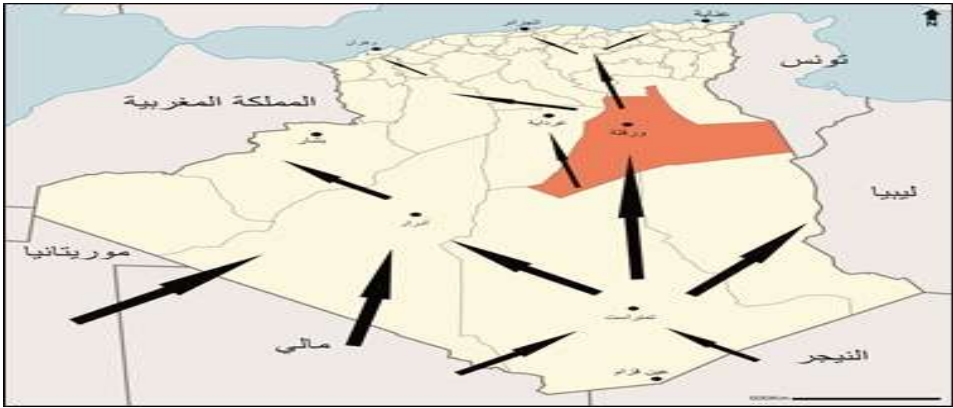
ففي ظل التطورات الأمنية العابرة، أصبحت تختزل الحدود والمسافات محترقة لسيادة الدول، هذا الخطر تعانیه العديد من الدول، لتأتي هذه الدراسة لتركز على الحدود الجزائرية التي أصبحت تواجه تحديات أمنية نتيجة ارتباطها بالتهديدات الأمنية الجديدة المنتشرة في دول الجوار، هذه التهديدات تختلف عن سابقتها من التهديدات لا تفرق بين التهديدات الداخلية والخارجية لسرعة انتشارها خارج حدود الدولة، لتنتقل الشرارة للدول المجاورة بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وهذا حال العديد من الدول التي تواجه

مثل تلك التحديات، وبذلك أصبح موقع الدولة له اعتبارات جيو أمنية أي مكانة والحدود مع دول الجوار تنعكس على الأوضاع الأمنية للدولة، وبذلك تعد الجزائر ذات أهمية جغرافية استراتيجية، بحيث لها اتصال جغرافي مع إفريقيا وبموقعها تتوسط العالم إفريقيا أوروبا آسيا¹² هذا من جهة، ومن جهة أخرى مثل موقعها المجاور لدول تعيش تحديات أمنية خطيرة تحدي للجزائر جعلها من أكثر الدول تضررا مما دفع الجزائر لاتخاذ مجموعة من الإجراءات العسكرية للحماية والوقاية من التهديدات والمخاطر القادمة من دول الجوار نذكر منها ما يلي:

- ضعف المؤسسات الأمنية في معظم دول الإقليم: إن اختيار مؤسسات الدولة الأمنية أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي يقربها من الضعف أو الشلل شبه التام مما يجعل الدولة تعيش انفلات أمني وهذا حال العديد من دول المجاورة للجزائر.¹³
- تآكل الديمقراطية في معظم دول الجوار الجزائري مما فتح المجال في ظهور انقلابات عسكرية تفرض منطق القوة على بقية مؤسسات الدولة، ودليل ذلك ما حدث مؤخرا 2023 في النيجر انقلاب عسكري دون سابق إنذار من طرف مجموعة من العسكريين ضد السلطة الحاكمة، وهذا ما حذر منه الخبراء بخطر تحول النيجر لمنطقة صراع.¹⁴ شرارتها تنتقل لدول الجوار.
- انتشار التهديدات الأمنية المتخفية والعابرة للحدود، وهنا نتحدث على التهديدات التي أصبحت لا تمس الدولة لوحدها بل تتعداه لدول المجاورة لها، ومن بين هذه التهديدات الإرهاب الذي أصبح يؤخذ طابعا عالميا، حيث أصبح الساحل الإفريقي أكثر البؤر توترا في العالم بتسجيل نسبة 43 ألف قتيل سنة 2022، نتيجة الهجمات الإرهابية التي تفوق بذلك كل من جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجتمعين¹⁵ والتي ساهمت في انتشار الأعمال الإرهابية في كل دول الإقليم، حسب المركز الاستراتيجي حول الإرهاب الدولي فإن الساحل الإفريقي أصبح مركزا للإرهاب الدول وأكد البروفيسور محند برقوق أن الساحل الإفريقي سيعرف ارتفاع في الأعمال الإرهابية بسبب أزمة بناء الدولة.¹⁶
- ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين التي تحولت بدورها من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية تهدد الجزائر، حيث شهدت هذه الأخيرة تدفق أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الجوار، وأصبحت الشوارع الجزائرية تسجل ارتفاعا في أعداد الأفارقة القادمين من مالي نيجر... للعبور للضفة الشمالية، أو للإقامة فيها بحثا عن الأمن والاستقرار، وفي هذا الصدد قدمت المفوضية العليا للاجئين إحصاء المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية الذي قدر بـ (21500) لاجئ،

وأن 40 المائة من هؤلاء يعتبرون الجزائر مقصدهم النهائي، في حين يعتبر 40 بالمائة آخرون أنهم مجرد عابرين نحو مقصدهم أي أوروبا، أما نسبة 20 بالمائة المتبقية فتخصص للمواقف المتنوعة أغلبها ما بين العبور للضفة الشمالية أو البقاء في الجزائر أو العودة للوطن¹⁷ والوضع في غاية الخطورة حيث سجل أكثر 8750 من المهاجرين غير الشرعيين في المناطق الحدودية في جانفي 2022¹⁸ لتعرف ارتفاع كبير في سنة 2023 حيث تصدرت الهجرة غير الشرعية للأفارقة قائمة التهديدات التي تواجه الجزائر وهذا ما أكدته الندوة صحفية التي نظمها الدرك الوطني في مارس 2023¹⁹، وهذا الوضع كله قد يصبح يمثل ضغط على الجزائر بالمطالبة بحقوقها، خصوصا الفئة المولودة في الجزائر، حيث اشتهرت المرأة الإفريقية بكثرة الولادة، فعددهم في تزايد مع العلم عدم وجود إحصائيات دقيقة حول نسبة القادمة للجزائر والمولودة في الجزائر للعديد من الأسباب منها التواجد العشوائي، وغير منتظم وأغلبهم مهاجرين غير الشرعيين أي دخولهم للجزائر كان بشكل غير قانوني، مع العلم أن لهم خصوصيات تختلف عن المجتمع الجزائري وهذا في حد ذاته تحدي آخر قد يمس الأمن المجتمعي الجزائري.

خريطة 1: مسار العبور نحو الجزائر من دول الجوار



المصدر: خليفة، 2015، ص44.

- عرفت الجريمة المنظمة تزايدا في الجزائر نتيجة الانفلات الأمني في دول الجوار الذي سمح بازدياد الأعمال الإجرامية من تهريب السلع والبضائع وترويج المخدرات وغيرها.
- الصراعات الداخلية المتعددة في دول المجاورة للجزائر قد تكون ذات طابع اثني عرقي، قد تتعد مجال الدولة التي تنتمي إليها إلى دول الجوار مثل الطوارق.

- التطور التكنولوجي ومخاطر استخدامه من طرف الشبكات الإجرامية التي تعمل على التصنت، استخدام البرامج والأنظمة الإستراتيجية العسكرية، إدخال الفيروسات تعطل العمل التكنولوجي للمؤسسات العسكرية²⁰.
- انتشار السلاح والقواعد العسكرية في أجزاء كبيرة من دول مجاورة للجزائر خصوصا ليبيا مالي ونيجر.
- انتشار الأمراض والأوبئة حيث حذرت الهيئة الجزائرية لترقية الصحة وتطوير البحث، من الانتشار العشوائي للمهاجرين الأفارقة في الشوارع والطرق والساحات العمومية والاحتكاك اليومي مع المواطن الجزائري، في ظل غياب آليات الرقابة الصحية ما يهدد بتفشي الأمراض الخطيرة والمعدية الملاريا والفيروسات الطفيلية²¹.
- تدهور البيئة من تلوث وارتفاع درجة الحرارة القاسية مما ساهم في بروز الجفاف والتصحّر.
- تدهور الحياة المعيشية لافتقادها أدنى شروط الحياة الكريمة.
- انتشار الخطابات الكراهية وتبلور فكرة الانفصال في دول الجوار وهذا يمكن اعتباره من أكثر التهديدات التي تواجه الجزائر.

2. إستراتيجية أمن الحدود الجزائرية

عرف أمن الحدود العديد من التطورات حيث تعتبر سياسة أمنية تتبعها الدولة لحماية حدودها من العدوان الخارجي خصوصا الدول، لكن في ظل بروز التهديدات الأمنية الجديدة أصبح أمن الحدود يواجه تحديات غير واضحة وغير معلومة المصدر ليحتوي بذلك مفهوم أمن الحدود على أبعاد هي المنع والردع والاستخبارات فالمنع هو السيطرة ومنع تدفق التهديدات لحدود الدولة عبرة أجهزة أمنية، أما الردع فهي قوة العقاب والشبكات الاستخباراتية لجمع المعلومات حول ما هو محتمل²².

تبنت الجزائر استراتيجيات لحفظ حدودها المشتركة مع دول الجوار سياسة الحدود مفتوحة وأخرى مغلقة، وهذا حسب طبيعة الظروف البيئية المحيطة في هذا الصدد نحاول شرحها فيما يلي²³:

سياسة الحدود المفتوحة: تعرف حركة للأشخاص، والبضائع بشكل مستمر.

سياسة الحدود المغلقة: لا تعرف حركة بسبب العوازل وسواتر وتسييج .

فالجزائر تعد البلد الأكبر من حيث المساحة في إفريقيا، عرفت بغلق الحدود من الجهة الغربية مع المغرب منذ سنة 1994 بسبب اضطراب العلاقات السياسية ما بين البلدين، جعل الحدود مغلقة لسنوات عدة وما زالت مستمرة إلى يومنا هذا، وحدود مفتوحة أمام تونس²⁴ مع اتخاذ قرار غلق الحدود مع ثلاثة دول أخرى مجاورة ليبيا والنيجر ومالي²⁵

يمثل الجنوب الجزائري مجالا جغرافيا ممتدا يحمل طبيعة صحراوية وعرة وليس من السهل ضبطه، فلقد أحصت وزارة الداخلية وجود العديد من التهديدات على طول الحدود الجزائرية مع دول الجوار²⁶، حيث سخرت الإمكانيات المادية والمعنوية حرصا على تأمين الشامل للحدود وحماية المواقع الإستراتيجية والتصدي للهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات²⁷.

3. الآليات الأمنية والعسكرية لتكريس سياسة أمن الحدود الجزائرية.

تعتبر الجزائر المؤسسات الأمنية والعسكرية مؤسسات لحماية المجال الجغرافي الجزائري من أي تهديد، وهي مؤسسات متطورة تتعايش مع التغيرات الأمنية المختلفة وتعتبر من أقوى المؤسسات على المستوى الإقليمي والدولي²⁸، ولمواجهة الجزائر التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار قررت الجزائر إتباع سياسة أمنية عبر تفعيل الآليات التالية:

- الإستراتيجية الانتشار العسكري عبر نشر العديد من الجنود عبر الشريط الحدودي وبناء الحصون²⁹
- أهبة الاستعداد والتشكيل العسكري الاستراتيجي الردعي عبر تحقيق حرمة الإقليم الوطني، والتنظيم الاستطلاع العمليتي الدائم وتخطيط ردود الفعل الموجه ضد بؤر التوتر ومنابع التهديدات.³⁰
- تأهيل العنصر البشري لمواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال الأمن والدفاع³¹
- تطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، كتطوير القدرات الحركية لسلاح المشاة وتطوير أجهزة المراقبة بالاعتماد على وسائل المراقبة الجوية الالكترونية للحدود³². وسينفذ الجيش مهام استخباراتية وقاتلية على الحدود الجنوبية، مثل مراقبة وملاحقة الجماعات الإرهابية والمهربين والجماعات الإجرامية الدولية.³³
- تشرف العديد من الهيئات في الجزائر على مراقبة الحدود مثل حرس الحدود والجمارك والشرطة الحدودية الجيش والوطني³⁴

➤ استحدثت مناطق عسكرية جديدة لتغطية الشاملة لكل الرقعة الجغرافية وهي ورقلة وتمنراست وإليزي³⁵.

➤ أطلقت الجزائر 5 أقمار صناعية في السنوات القليلة الماضية، والتي تسمح للأجهزة الأمنية أن يكون لها قمر صناعي تغطية الأراضي وزيادة السيطرة على الحدود، هذه القدرة تبين أنها ذات أهمية حاسمة بالنظر إلى أن الحدود الجزائرية الليبية، كذلك حدوده مع النيجر ومالي وليس لديه حواجز طبيعية. تمكن الجيش من اعتراض عدة محاولات للتسلل إلى الجزائر³⁶ من دول الساحل الإفريقي.

➤ على المستوى الخارجي عملت الجزائر على تشجيع مختلف المبادرات الإقليمية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار ويمكن قديم أمثلة على ذلك فيما يلي:³⁷

✓ ندوة الجزائر بشأن الشراكة والأمن.

✓ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

✓ لجنة الأركان العملية المشتركة.

في إطار المبادرة الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي و الصحراء التي تم المصادقة عليها في 2022 من طرف دول الأعضاء في لجنة الأركان العملية المشتركة التي تضم الجزائر مالي نيجر موريتانيا جاءت هذه المبادرة من أجل دعم وإعادة تنشيط مهام اللجنة لمواكبة التهديدات الإقليمية³⁸.

تبقى تعزيز الحدود الجزائرية في يد أعلى مؤسسات الدولة، التي تشمل الأجهزة الرسمية العاملة في مجال الأمن القومي الجزائري (وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، أجهزة المخابرات) تهتم بحفظ أمنها السيادي وصيانتها، وتتعدد المؤسسات العاملة في المجال الأمن القومي الجزائري بزيادة حجم علاقات الدولة الجزائرية واهتماماتها محليا وإقليميا ودوليا³⁹، مع الترحيب بكل المبادرات الإقليمية والدولية لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي.

ثالثا: السياسة التنموية الجزائرية لحماية المناطق الحدودية في إطار سياسة أمن الحدود.

تحمل التهديدات الأمنية المتخطية للحدود في طياتها تصدير الأعمال الإرهابية، ونقل المهاجرين غير الشرعيين، ونقل الجرائم والأمراض والأوبئة باعتبار أن التهديدات تلغي كل الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، فلا مجال للقرارات السياسية الزاعمة بغلق الحدود ولا بالحواجز الأمنية والعسكرية كالتسييج والثكنات. وبذلك تعتبر قضية الحدود قضية حساسة ومن أكثر المواضيع الاستراتيجية التي أصبحت محور اهتمام أمن الدول، مما جعل الدول تطبق استراتيجية غلق الحدود، وتعتبرها

من أهم السياسات الاحترازية لرد أي خطر خارجي، أي تدخل في السياسة الدفاعية للدولة، لكن هذه السياسة لما لها من أبعاد في تأمين الإقليم الحدودي للدولة، إلا أنه يعدّ خطراً على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في الأصل هو انتحار اقتصادي، إذ يعرقل الحركة الاجتماعية والاقتصادية التي تجمع البلدان المتجاورة بشكل كبير في المناطق الحدودية؛ حيث تتحول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية من الأطر القانونية إلى الأطر غير القانونية وبذلك تأثر على التنمية في الأقاليم الحدودية⁴⁰.

سياسة أمن الحدود من السياسات الوقائية، لذا حاولت الجزائر في ظل تطبيقها تكريس سياسة اللينة عبر وضع برامج تنمية تكفل تعويض تلك العلاقات الاقتصادية التي كان ينشط فيها السكان القاطنين في تلك المناطق بتطبيق سياسة المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، لضمان التنمية في الناطق الحدودية من خلال دعم ما يلي:

- دعم سهولة الوصول والحركة في المناطق الحدودية وتقديم مختلف الخدمات وتحسين مستوى المعيشي.⁴¹

- شجعت الجزائر مبادرات التعاون الإقليمي التّموي من أجل تحقيق التّكامل والاندماج والتّعاون في مجالات كافة خاصة الاقتصادية والتّنمية⁴² كدعم مبادرات التّعاون والشّراكة مع دول الجوار السّاحل الإفريقي عبر ندوة الجزائر بشأن الشّراكة والأمن من أجل مقاربة الجمع بين الأمن والتّنمية، فلا وجود لتّنمية بدون أمن، ولا وجود لأمن بدون تنمية، فكلاهما يكمل الآخر، وخاصة عند الحديث عن منطقة السّاحل الإفريقي وشمال إفريقيا التي تشهد فوضى وتحوّلات جيوسراتيجية بسبب ضعف معدلات التّنمية إضافة إلى الأسباب الأمنية⁴³، ومشاريع أخرى مثل مشروع الطريق السّيار الجزائر وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الأنبوب الذي سينقل النفط النيجري إلى أوروبا عبر الجزائر العابر للصحراء، ومشاريع التّكامل الإقليمي وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية.⁴⁴

- دعم المشاريع الاستثمارية منتجة في المناطق الحدودية، غير أن التّنمية المستدامة في المناطق الحدودية قد تقلل من التّهرّب، لكنها لا تقضي عليه تماما، فجهود التّنمية يجب أن تكون مشتركة بين البلدين المتجاورين مع فتح الحدود ومراقبة المبادلات بدل غلق الحدود ومراقبة قوافل التّهرّب.⁴⁵

- فتح مجال للحوار والنقاش مع السكان المناطق الحدودية للتعرف على التّحديات والمعاناة التي يواجهونها.

رابعا: تحدي سياسة أمن الحدود الجزائرية على الأمن الوطني الجزائري (تبعات غلق حدود)

يعتبر الأمن الوطني أساس أمن واستقرار الدول وهو من المفاهيم الخاضعة للتطورات الدولية، فالأمن الوطني (Security national) يهتم بحماية الدولة من التهديدات الخارجية، حيث كان الأمن الوطني يركز على صد العدوان الخارجي بالقوة العسكرية، لذلك قوة الدولة كانت تقاس بالقوة العسكرية، مما دفع ببروز تحالفات عسكرية، ليتحول بعدها محور الأمن الوطني نحو حماية الأفراد والمجتمعات من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود، فقد كان الأمن الوطني يركز على أمن الدولة ليتحول الأمن الوطني بحماية الفرد والمجتمع وأصبح موضوع الأمن الوطني لا يشغل الدولة بمفردها، بل مرتبط حتى بدول الجوار، لخطورة انتشار شرارة النزاع الداخلي لدول الجوار، فلم يعد هناك حجاب بين ما يحدث في داخل مع ما يحدث في الخارج مما دفع الجزائر إتباع سياسة أمن الحدود التي ركزت في الآونة الأخيرة على سياسة غلق الحدود مع دول الجوار ليبيا ومالي وكذلك نيجر تقودها أمام تحديات أخرى خطيرة تعود على الجزائر بالعديد من التبعات.

✓ انتهاك لحقوق الإنسان: غلق الحدود قد يشعر سكان المناطق الحدودية المتواجدة في الإقليم الجزائري

بما يلي:

- التهميش
- الإقصاء
- انعدام المساواة

لا يمكن أن نغفل حقيقة مفادها أنّ التّحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة المغاربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، من هجمات إرهابية وموجة الهجرة غير الشرعية والجرائم الاقتصادية القادمة من دول الجوار، أثرت على عملية ديمقراطية القطاع الأمني، إذ يلاحظ أن العديد من الانتهاكات الأمنية لحقوق الإنسان مرتبطة بتنامي التهديدات الأمنية في العديد من المناطق، حيث أصبح من الصعب ربط بين القطاع الأمني وحقوق الإنسان⁴⁶، ومن مظاهر ذلك معاناة القبائل المفككة من إجراءات أمن الحدود والتي توجد مجزئة في أكثر من دولة كقبائل الطوارق، فلم تراعي خصوصياتها المجتمعية في تلك السياسات.

خريطة 2: توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو



المصدر: بوحنيه ، 2012، انظر: <https://studies.aljazeera.net>

- ✓ غلق الحدود هي من قرارات الدولة في إطار سياسة الحماية يكون مناقض للأمن المجتمعي، فالنظام السياسي هو الذي يقوم بتحقيق الأمن المجتمعي من خلال وضع جملة من السياسات لحماية المجتمع، لكن في ظل سياسة غلق الحدود يصبح النظام السياسي مصدرا من مصادر العطب المجتمعي⁴⁷.
- ✓ بروز وانتشار الاقتصاد الحدودي، وهنا يمكن القول أن رغم سياسة الدولة غلق الحدود لردع تدفق التهديدات، إلا أن لها أضرارا أخرى تمس الاقتصاد الدولة فقد تصبح هناك ممارسات للنشاطات غير المشروعة لتوفير ما كان يتوفر أثناء فتح الحدود بالطرق القانونية، أي انتشار ما يعرف باقتصاد الحدود وهذا قد يكلف الدولة الجزائرية خسارة أموال طائلة.⁴⁸
- ✓ ارتفاع تكلفة أمن الحدود: تشير تقديرات لمصادر أمنية جزائرية إلى أن تكلفة مراقبة وحماية الحدود الجنوبية للجزائر بين 2011 و 2020، بلغت حوالي ملياري دولار⁴⁹ ووصلت سنة 2023 إلى 22 مليار دولار⁵⁰، في دراسة غير مسبقة أجرتها يومية الوطن (El Wantan) المكتوبة بالفرنسية، أشارت فيها إلى حجم التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر، إذ دفعت بارتفاع ميزانية الدفاع والأمن بالجزائر، ورأت الدراسة في الموقف والرهن الأمني الجزائري بكون ميزانية الدولة الجزائرية تتجه نحو العسكرية،⁵¹ هذا ما جعل تكلفة أمن الحدود الجزائرية تكون على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

✓ لا يعد التمييز للمكان الجغرافي في تصنيف مصادر التهديد (تهديد داخلي-تهديد خارجي) دقيقا بما يكفي، لإضفاء الخطورة والأولوية على مصادر تهديد الأمن العسكري الجزائري فقد يكون مصدر التهديد الداخلي لا يقل خطورة عن مصادر التهديد الخارجي، مما يهدر فرص الإعداد للمواجهة وتجهيز سبل الوقاية بسبب التركيز على التهديدات الإقليمية بشكل أكبر⁵²

خامسا: تكلفة غلق الحدود الجزائرية على دول الجوار (الأمن الإقليمي)

تأمين الحدود لا يمكن أن يكون إلا بتضافر جهود كل دول الإقليم ولا بتحقيق إلا بتحقيق الأمن الإقليمي الذي يعني سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم⁵³، ففي ظل انعدام الأمن الإقليمي في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي رغم الجهود المشتركة لم تستطع دول المنطقة من حماية أقاليمها مما دفع الجزائر بالتركيز على غلق الحدود وتكثيف المراقبة الحدودية عبر تكثيف طيران الحوامات الاستطلاع الجوي، وترميم الخنادق والتعاون بين شرطة وحرس الحدود والجيش من خلال القيام بدورات راجلة وأخرى متنقلة بواسطة سيارات رباعية الدفع وبناء جدارات وعوازل ترابية⁵⁴. فالحديث عن سياسة أمن الحدود الجزائرية عموما وسياسة غلق الحدود بشكل خاص كان لها تبعات على دول الإقليم يمكن ذكرها فيما يلي:

➤ إلغاء العلاقات الإدارية والسكانية لمناطق الحدودية وهذا على حساب مركب الأمن الإقليمي في ظل التكوين الإداري والسكاني للجوار الجغرافي للجزائر، التي تتشكل من 12 ولاية حدودية تشمل 60 بلدية حدودية متاخمة بشكل مباشر للحدود الدولية، وهي تقابلها من البلدان المجاورة بلديات ومحافظات هي كالتالي:⁵⁵

- المناطق الإدارية الحدودية مع تونس 7 محافظات تونسية بحجم سكاني يقدر 1967000 نسمة أي بنسبة 17.91 بالمائة من سكان البلاد التونسية بمساحة قدرها حوالي 82820 كم²

- المناطق الإدارية الحدودية مع ليبيا وهي 3 محافظات بحجم سكاني قدره 195274 نسمة حوالي 17.91 بالمائة من سكان البلاد بمساحة قدرها 521459 كم² أي بكثافة سكانية قدرها 0.37 ن / كم².

- المناطق الإدارية الحدودية مع النيجر محافظة واحدة بحجم سكاني قدره 481982 نسمة، بمساحة قدرها 667799 كم² أي حوالي 52.701 بالمائة من مساحة البلاد.

- المناطق الإدارية الحدودية مع مالي 3 محافظات بحجم سكاني قدره 1022212 نسمة أي حوالي 7.04 بالمائة من سكان البلاد بمساحة قدرها

- المناطق الإدارية الحدودية مع موريتانيا في محافظة واحدة بحجم سكاني قدره حوالي 55971 نسمة أي حوالي 1.59 بالمائة من السكان البلاد وبمساحة قدرها 252900 كم² أي حوالي 21.07 بالمائة من مساحة البلاد.

- المناطق الإدارية الحدودية مع المغرب بما فيها الساقية الحمراء والدخلة للصحراء الغربية وهي 6 محافظات بحجم سكاني قدره 6626201 نسمة، أي حوالي 19.57 بالمائة من سكان البلاد بمساحة قدرها 239845 كم².

من خلال هذه الأرقام والإحصائيات، تأثر سياسة غلق الحدود على الحجم الهائل من السكان وعلى المناطق الحدودية بتقسيمات إدارية تفوق عشرين محافظة، مجتمعة مع دول المجاورة لتقابلها 12 ولاية حدودية من الجزائر؛ حيث أعلنت هذه الأخيرة ضرورة اتخاذ إجراءات أمنية مشددة لحماية الحدود من هشاشة الأوضاع في دول الجوار، فكان لهذه السياسة انعكاسات على الأمن الإقليمي، حيث يتناقض ومبادئ مركب الأمن الإقليمي الذي يدعو للتعاون بين دول متواجدة في إقليم واحد لمواجهة التحديات المشتركة.

➤ معاناة القبائل وسكان المناطق المجاورة للحدود الجزائرية، فالدول المتجاورة تحمل مجموعة من الخصائص المشتركة، تبرز بقوة في المناطق الحدودية التابعة للبلدين، حيث تكون تلك المناطق تجمعها العديد من العناصر المشتركة نذكر منها:

- ✓ اللغة المشتركة
- ✓ العادات والتقاليد المتقاربة
- ✓ صلة قرابة المصاهرة
- ✓ انتماء المشترك لقبيلة واحدة مثل الطوارق
- ✓ المعاملات الاقتصادية المشتركة
- ✓ حرية التنقل بين المناطق الحدودية

فالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المشتركة بين المناطق الحدودية قد تتقارب المناطق الحدودية للدولتين من حيث المسافة أكثر من تقاربها مع مناطق أخرى في الدولة الواحدة، لكن في ظل إتباع سياسة حماية حدود لا تراعي الدول هذه الخصوصيات، فكل التركيز حول كيفية تحقيق الأمن على حساب العديد من الاعتبارات الأخرى، لدى فإن سياسة غلق الحدود تؤثر على السكان القاطنين في المناطق الحدودية في كل الجوانب النفسية والاجتماعية وحتى الثقافية، فالجانب النفسي يتمثل في الخوف من عواقب غلق الحدود والحسرة على قطع الصلات عن العائلات والقبائل التي ينتمي إليها السكان القاطنين في مناطق الحدودية.

➤ زيادة تدهور الوضع السياسي، حيث تؤدي سياسة أمن الحدود بشكل عام وسياسة غلق الحدود بشكل خاص إلى تباعد العلاقات السياسية بين البلدين، لانفراد الدولة بإجراءات الحماية على حساب التعاون لتحقيق الأمن المشترك.

➤ تمثل الجزائر ودول الجوار ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي، خصوصا الأمريكي والأوروبي، وفي ظل غياب استراتيجية أمنية موحدة⁵⁶ بين الجزائر ودول الجوار لأسباب عديدة، ساهمت في فتح المجال للأطراف الخارجية بتثبيت أقدامها في المنطقة عبر خطابات؛ كالتعاون والتنمية لتحقيق أهداف استراتيجية في المنطقة؛ كوضع قواعد عسكرية واستغلال الثروات الطبيعية عبر إقامة مشاريع استثمارية في مجال الطاقة. كما أن الأطراف الخارجية المتمثلة في الدول والشركات العسكرية الخاصة، تستغل حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب في تطبيق الوظائف القتالية وهو التدخل المباشر، أو الوظائف غير القتالية على شكل استشارات تدريب الدعم اللوجستيكي⁵⁷، وهي تنشط بشكل كبير في دول الساحل الإفريقي كما أن الدول خارجية أخذت من الإرهاب ذريعة للتدخل في الساحل الإفريقي، ففي حين الجزائر تجرم الإرهاب في المنطقة هناك دول تدعمه بطريقة أو بأخرى كدفع فدية وهو ما يمكنها من تمويل الأعمال الإرهابية بدلا من القضاء عليها.⁵⁸

➤ التراجع الاقتصادي وتدهور الحياة الاقتصادية، نتيجة قطع مختلف المعاملات الاقتصادية، بأي شكل من الأشكال مع دول الجوار.

➤ سياسات أمن الحدود تساهم في زيادة حجم الهوى على حساب إقامة تكامل إقليمي بين الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي.

- سياسة أمن الحدود (غلق الحدود) التي تطبقها الجزائر في ظل مضاعفات التهديدات الإقليمية تكون لغير صالح دول الجوار خصوصا بعد فوز الجزائر بعضوية غير دائمة داخل مجلس الأمن لسنة 2024-2025 لدى لا بد من تعاون دول الجوار مع الجزائر لتمكين هذه الأخيرة من تحقيق مكاسب لكل دول القارة بشكل عام ودول الإقليم بشكل خاص⁵⁹.
- خضوع الدول لسياسة التمييز أو التفضيل فيما بين الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي، المقدم من طرف الدول الخارجية لخدمة المصالح التنافسية على حساب التعاون المشترك لدول المنطقة.

خاتمة :

- نستنتج مما سبق أن سياسة أمن الحدود الجزائرية جاءت نتيجة تطورات أمنية خطيرة في دول الجوار التي لم تجد في حدودها فواصل ولا حواجز لتنفيذ أهدافها الإجرامية، مما جعل الجزائر تتخذ إجراءات لحماية حدودها من مخاطر الهجمات الإرهابية ومن موجه حركة الهجرة غير الشرعية ومن مختلف ممارسات الجريمة المنظمة عبر تطبيق السياسات الأمنية والتنموية لحماية حدودها، ليرتبط على ذلك العديد من التبعات على مستوى الوطني والإقليمي، وعليه خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:
- ✓ ترتبط الجزائر بدول الإقليم بشريط حدودي يفوق ستة آلاف كلم، لتمثل بذلك مساحة شاسعة تتقاسمها مع سبع دول، ومن أهم مميزات هذه الحدود متواجدة في المناطق الصحراوية الوعرة.
 - ✓ أصبحت الحدود الجزائرية تعاني تحديات إقليمية متخطية للحدود.
 - ✓ اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات الأمنية الاحترازية لحماية الحدود المشتركة مع الدول الإقليمية نذكر منها: كالتجنيد العسكري، واستحداث قواعد عسكرية جديدة، وتطوير أجهزة مراقبة الحدود، وتسييج، وتشجيع المبادرات للتعاون الأمني والإقليمي.
 - ✓ حاولت الجزائر أن تبني مقاربة الأمن والتنمية، من خلال تقديم برامج تنمية للنهوض بالمناطق الحدودية مع دعم المبادرات الإقليمية.
 - ✓ لسياسة أمن الحدود كان لها دور في ردع العديد من التهديدات الأمنية القادمة من دول الإقليم، هذا من جهة ومن جهة أخرى سياسة أمن الحدود بشكل عام، وبالتركيز على سياسة غلق الحدود كلفت الأمن الوطني الجزائري العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كارتفاع تكلفة حماية الحدود على حساب التنمية الشاملة، وانتشار الاقتصاد الموازي كبديل لعمليات منع تنقل السلع،

إضافة إلى بروز شعور بالتهميش لدى قبائل التي تجمعها علاقات قرابة ومصاهرة مع قبائل المتواجدة في دول الجوار.

✓ كانت تكلفة سياسة أمن الحدود الجزائرية على إقليم الجوار كبيرة ومناقضة للأمن الإقليمي الذي يحمل في طياته شرط التعاون المشترك في حماية الحدود وليس بعلقتها، لما لها من تبعات عديدة كفتح المجال للأطراف الخارجية المتنافسة لاستغلال ما يمكن استغلاله في المنطقة لمصلحة الطرف الخارجي في مجالات عديدة اقتصادية (مجال الطاقة)، والعسكرية كإقامة قواعد عسكرية وترويج الأسلحة وهذا لا يتحقق إلا بدعم استمرار الصراع في المنطقة.

ومن أجل تجاوز تبعات سياسة غلق الحدود الجزائرية التي كلفت الأمن الوطني الجزائري والإقليمي الكثير، وحتى لا تبقى الجزائر بمثابة الحارس الوحيد لحدود المنطقة التي تعاني من التهديدات الأمنية الجديدة التي أعادت صياغة مفهوم الأمن الوطني والإقليمي، أصبح هناك تداخل بين المجال الداخلي والخارجي. من هنا نطرح مجموعة من المقترحات لحماية حدود الجزائر مع كفل تحقيق الأمن الوطني والإقليمي وهي كالتالي:

- التعاون المشترك في عملية حماية الحدود، أي وجب على دول الجوار العمل جنبا إلى جنب مع الجزائر في حماية الحدود.
- لا بد من تكريس الإرادة السياسية وبناء مؤسسات قادرة على حماية الحدود.
- دعم المناطق الحدودية تنمويا.
- احترام خصوصية المجتمعات المتواجدة في المناطق الحدودية.
- تطبيق التقنيات الحديثة في حماية الحدود.
- غلق الحدود، اتخاذه كآخر الحلول بعد إجراءات عديدة سابقة لمرحلة غلق الحدود.
- تكريس مركب الأمن الإقليمي.
- ربط الأمن بالتنمية، فلا وجود لأمن بدون تنمية ولا العكس، وهذا لا يتحقق من طرف دولة واحدة بل لا بد من تعاون كل دول الإقليم.

التهميش:

- ¹ مفتاح عبد الله المسوري، الحدود البرية الليبية التاريخ-الآليات-الوثائق، (د.م.ن: دار الرواد، دت،ن)، ص ص 22-23.
- ² رايح زاوي ، الحدود في المنطقة العربية: الجغرافي في مواجهة القدر الراترلي، تحرير: نسيم بلهول، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع،2018)، ص 143.
- ³ عبد الكريم شكاكطة، فهم الحدود الجغرافية للدولة من مدخلي الأمن القومي والتوظيف الاستراتيجي، تحرير: نسيم بلهول، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 55.
- ⁴ فاروق العربي، تهاوي قدسية الحدود السياسية والسيادة الوطنية زمن العولمة الأزمة الليبية أممؤذجا، تحرير: نسيم بلهول، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 494.
- ⁵ عطاء الله فشار، جدلية الحدود والأمن في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير: نسيم بلهول، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 74.
- ⁶ سمية جلولي بوجليطية، قياس قوة الدولة في ظل مورفولوجيا الحدود السياسية، تحرير: نسيم بلهول، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص ص 122-127.
- ⁷ لبنى جصاص، "الأمن الحدودي الجزائري بين تحدي التنافس الدولي والتحديات الأمنية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، (2022)، ص 207.
- ⁸ مولود بلقاسمي، السياسة الإفريقية للجزائر مقومات جيوسراتيجية وأزمات أمنية، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2021)، ص 96.
- ⁹ سليم براقدي، الجوار الجغرافي بين منطق التكامل الإقليمي وتقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الأمن عبر المجالات الحدودية، تحرير: نسيم بلهول، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 233.
- ¹⁰ محمود مُحمَّد عويضة، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي منذ عام 2011 (دراسة حالات مصر- ليبيا- تونس)، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص 134.
- ¹¹ نسيم بلهول، الجانب النظري لطبيعة الأمن العسكري الجزائري، تحرير: بلهول نسيم، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 262.
- ¹² بلقاسمي، ص 97.

¹³ عويضة، ص 134.

¹⁴ Méryl Demuynck ،Mathis Böhm ،Unravelling the Niger coup and its implications for violent extremism in the Sahe، 04/08/2023، seen in 09/08/2023، Look <https://www.icct.nl/publication/unravelling-niger-coup-and-its-implications-violent-extremism-sahel>

¹⁵ ibid.

¹⁶ محمد برقوق، الجزائر واجهت إستراتيجية تفكيك الدولة، مجلة الجيش، العدد718، (ماي 2023)، ص 39-40.

¹⁷ عبد القادر خليفة، "هاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار مدينة ورقلة - الجزائر"، مجلة إنسانيات في الانترنتوبولوجية والعلوم الاجتماعية، المجلد19، العدد 69-70، (جويلية-ديسمبر 2015)، ص 43.

¹⁸ ن بوكراع، الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي لسنة 2022، مجلة الجيش، العدد714، (جانفي 2023)، ص 19.

¹⁹ لوئيس ميلي، النشاطات العسكرية الحصيلة السنوية ، مجلة الجيش، العدد 717، (أفريل 2023)، ص 22.

²⁰ فارس لوئيس، طرائف إذلال المعوقات غير النظامية للأمن القومي الجزائري، تحرير: بهلول نسي، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 447-448.

²¹ علي ياحي، اللاجئين الأفارقة يغزون شوارع الجزائر وسط تحذيرات من مخاطر صحية، 2022/02/07، شوهد في 12/07/2023، انظر <https://www.independentarabia.com/node/301591/%>

²² عياد الصوييد الشمبري، "أمن الحدود"، أوراق السياسيات الأمنية، المجلد 1، العدد1، (2021)، ص 1-2.

²³ براقدي، ص 242-243.

²⁴ المرجع نفسه، ص 233.

²⁵ بقاسمي، ص 212.

²⁶ عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص 144.

²⁷ ن بوكراع، السيد رئيس الجمهورية يشرف على تنفيذ التمرين التكتيكي بالذخيرة الحية فجر 2023، مجلة الجيش، العدد 720، (جويلية 2023)، ص 11.

²⁸ لونيس، ص 450.

²⁹ Djallil Lounnas, " THE LIBYAN SECURITY CONTINUUM: THE IMPACT OF THE LIBYAN CRISIS ON THE NORTH AFRICAN/SAHELIAN REGIONAL SYSTEM", MENARA Working Papers, No 15, (October 2018), p 1.

³⁰ رابح زاوي، محور الصراع الأمني الجزائري مع الإرهاب، تحرير: نسيم بهلول، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص 414-415.

³¹ ن بوكراع، (جويلية 2023)، ص 11.

³² وسيلة بومدين، دولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد 2، العدد 3، (أكتوبر 2018)، ص 224.

³³ BELKACEM ELGUETTAA، The Military's Political Role in the New Algeria، Carnegie Middle East centre، 17/03/2021، seen in 19/07/2023 Look <https://carnegie-mec.org/2021/03/17/military-s-political-role-in-new-algeria-pub-840763>

³⁴ براقدي، ص ص 238-239.

³⁵ محمد السعيد حجازي، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديدات الساحل الإفريقي: دراسة من منظور الأمن الشامل"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 5، العدد 2، (ديسمبر 2020)، ص 76.

³⁶ Lounnas, op cit p، 16.

³⁷ بلقاسمي، ص ص 216-217.

³⁸ ن. بوكراع، الجزائر ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، مجلة الجيش، العدد 718، (ماي 2023)، ص 26.

³⁹ بلهول، الجانب النظري لطبيعة الأمن العسكري الجزائري، ص 270.

⁴⁰ محمد جعبوب، "منطق الأمن الحدودي في الجزائر"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 2، (جوان 2020)، ص 22.

⁴¹ براقدي، ص 243.

⁴² نسيم بلهول، مضمون التعريف بمفهوم الأمن القومي الجزائري، تحرير: بلهول نسيم، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 68.

⁴³ بلقاسمي، ص 216.

⁴⁴ نسيم بلهول، الجزائر: دراسة أمنية إفريقية رائدة، تحرير: قوي بوحنية، جيوبوليتيكا القارة الإفريقية جلد السياسة – الجغرافيا والأمن، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020)، ص ص 338-339.

⁴⁵ جعبوب، ص 23.

⁴⁶ قوي بوحنية، العمل الشرطي والسياسات الأمنية في التحولات المعاصرة إدارة المعضلة الأمنية، تحرير: قوي بوحنية، إدارة المعضلة الأمنية، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2019)، ص 313.

⁴⁷ أنيس عبد الوهاب بن أحسن، دور المؤسسة العسكرية في الحراك المجتمعي: دراسة حالة كل من الجزائر وفنزويلا، تحرير: مصباح عامر، الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص 238.

⁴⁸ براقدي، ص 243.

⁴⁹ عبد النور بن عنتر، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، مركز الجزيرة للدراسات، 2021/03/08، شوهد في

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4946>، انظر: 2023/07/08

⁵⁰ الجزائر تضاعف ميزانيتها الدفاعية لعام 2023، سياسات عربية، 2022/11/22، شوهد في

<https://arabi21.com/story/1476392/%D8%>، انظر: 2023/07/10

⁵¹ قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني

الداخلي، تحرير: نسيم بلهول، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 486.

⁵² نسيم بلهول، الأهداف المرتبطة بخطط الأمن العسكري، تحرير: بلهول نسيم، فهم الأمن القومي الجزائري من

مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 277.

⁵³ جمال الدين مظلوم، الأمن الوطني: المفاهيم والأسس، تحرير: نسيم بلهول، الدراسات الأمنية المتقدمة المفاهيم

والمقاربات، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020)، ص 41.

⁵⁴ محمد سمير عياد، عائشة قادة بن عبد الله، "المقاربه الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية"،

مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 3، (ديسمبر 2018)، ص ص 92-93.

⁵⁵ براقدي، ص ص 235-236.

⁵⁶قوي بوحنيه ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 06/03/

2012، شوهد في 2023/07/12، انظر: <https://studies.aljazeera.net>

⁵⁷ بدر حسن شافعي، "الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 186، (2011)، ص ص 35-36.

⁵⁸ برقوق، ص 40.

⁵⁹ ن بوكراع، من أجل الجزائر صامدة سيبرانيا، مجلة الجيش، العدد 719، (جوان 2023)، ص 9.